عذابٌ فوق العذاب ...
في تفاوت العقوبات بقدر الإضلال والإفساد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، الملك الحق المبين، الحكيم في خلقه وأمره، العدل في قضائه وحكمه، الذي لا يظلم مثقال ذرة، ولا يضيع عمل عامل، بل يجازي بالإحسان إحساناً، وبالسيئة مثلها، ويزيد من فضله من شاء من أهل طاعته، ويزيد من عقوبته من شاء من أهل عداوته بحسب ما قام بهم من الكفر والفساد والإضلال. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الحكم وإليه المرجع والمآب، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، المبعوث بالهدى ودين الحق، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من أعظم ما دل عليه القرآن العظيم، وأجمع عليه أهل السنة والجماعة، أن الخلق لا يستوون عند الله في ثواب ولا عقاب، كما لا يستوون في إيمان ولا كفر، ولا في هدى ولا ضلال، ولا في طاعة ولا معصية. بل الجزاء عند الله قائم على كمال عدله وحكمته، فهو سبحانه يضع العقوبة موضعها، ويجعلها على قدر الجناية نوعاً وقدراً وأثراً.

ومن أجلّ ما ورد في ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾.

فلم يقتصر سبحانه على ذكر عذاب الكفر، بل أخبر عن زيادةٍ في العقوبة فوق أصل العذاب؛ لأنهم جمعوا إلى كفرهم الصد عن سبيل الله، وجمعوا إلى ضلالهم إضلال غيرهم، وإلى فسادهم إفساد سواهم. فاستحقوا عقوبة مركبة من جنس جنايتهم المركبة، وكان ذلك من تمام عدل الله وحكمته.

ولهذا قال غير واحد من المفسرين: عذبوا على كفرهم، وعذبوا على صدهم الناس عن الحق، فصار عليهم وزر الضلال في أنفسهم، ووزر الإضلال لغيرهم. وهذا المعنى هو الذي تشهد له نصوص القرآن كلها، كقوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾.

فدل ذلك على أن الجناية المتعدية إلى الخلق أعظم من الجناية القاصرة على صاحبها، وأن من أفسد غيره ليس كمن أفسد نفسه، وأن من دعا إلى الباطل ليس كمن وقع فيه، وأن من سنَّ الضلالة وفتح أبوابها للناس ليس كمن تبعه عليها.

ولهذا جاء الميزان النبوي العادل في قوله ﷺ: ((ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً)). فكل ضلالة جرت بسبب دعوته، أو كلمة نشرها، أو بدعة أصلها، أو معصية زينها، أو باطل نصره، فإن له من أوزار ذلك بقدر ما كان سبباً فيه، مع بقاء أوزار أتباعه عليهم كاملة غير منقوصة.

وهذا أصل عظيم من أصول الشريعة، فإن الذنب يعظم تارة بعظم نفسه، ويعظم تارة بعظم أثره، ويعظم تارة باجتماعهما معاً. ولهذا لم يكن رأس الكفر كأتباعه، ولا إمام البدعة كأشياعه، ولا الداعي إلى الضلالة كالمغتر بها، ولا المفسد في الأرض كمن اقتصر شره على نفسه.

ومن تدبر القرآن وجد هذا الأصل مطرداً في أبوابه كلها؛ فإن الله سبحانه لا يسوي بين المختلفين، ولا يجمع بين المتباينين في حكم واحد، بل يفرق بينهم بحسب ما قام بهم من أسباب المدح أو الذم، والثواب أو العقاب.

ولهذا لم يجعل الكفار منزلة واحدة، لا في أحكام الدنيا ولا في أحكام الآخرة. فالكافر المحارب المعتدي، الصاد عن سبيل الله، المؤذي لعباد الله، ليس كمن لم يكن كذلك. قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، ثم قال سبحانه: ﴿إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ﴾.

فكما تفاوتوا في أحكام الدنيا بحسب أوصافهم، كذلك يتفاوتون في عقوبات الآخرة بحسب جرائمهم وآثارها. وهذا من كمال العدل الذي قامت به السماوات والأرض.

وإذا كان هذا التفريق ثابتاً في أهل الكفر أنفسهم، فالتفريق في أهل البدع والمعاصي أولى وأظهر. فليس كل مبتدع سواء، ولا كل عاص سواء، بل يفرق بين الجاهل والمعاند، وبين المتأول والمكابر، وبين المستتر والمجاهر، وبين من زل فتاب وأناب، ومن جعل زلته مذهباً يدعو إليه ويخاصم عنه ويوالي ويعادي عليه.

فمن وقع في بدعة وخفي عليه وجه الحق ليس كمن جعل البدعة راية منشورة يدعو الناس إليها ويذب عنها ويصدهم عن السنة. ومن وقع في معصية مستتراً خائفاً من ربه معترفاً بذنبه ليس كمن جاهر بها، وزينها للناس، وسخر من الناصحين، وحارب شعائر الدين، ودعا الخلق إلى اتباع هواه.

ولهذا كان دعاة البدع أعظم خطراً من عامة أهل البدع، وكان المجاهرون بالمعاصي أشد إثماً من المستترين بها، وكان المزينون للباطل أعظم جرماً من الواقعين فيه وحدهم؛ لأن أولئك جمعوا بين الضلال والإضلال، وبين الفساد والإفساد.

ومن هنا يعلم أن أعظم الناس جرماً من جمع بين فساد الاعتقاد، وفساد العمل، وفساد الدعوة، وفساد الأثر؛ فكان ضالاً في نفسه، مضلاً لغيره، محارباً للحق، ناصراً للباطل، ساعياً في نشر الفساد بين الخلق. فهؤلاء هم الذين يدخلون تحت معنى قوله تعالى: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾.

وهذا الباب يورث العبد فقهاً عظيماً في دين الله، ويمنعه من التسوية بين من فرق الله بينهم، كما يمنعه من الظلم والغلو. فلا يسوي بين رؤوس الضلالة وأتباعهم، ولا بين الداعي إلى الباطل والساكت عنه، ولا بين المجاهر والمستتر، ولا بين المصلح والمفسد، بل ينزل الناس منازلهم التي أنزلهم الله إياها، على وفق الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح.

ومن أعظم ما ينبغي أن يخافه العبد أن يتحول ذنبه من معصية قاصرة إلى ضلالة متعدية، ومن خطأ يخصه إلى فساد ينتشر بسببه بين الناس. فإن الكلمة قد تكتب في لحظة، ثم تبقى آثارها سنين طويلة، يحمل صاحبها أوزارها وأوزار من عمل بها، حتى يلقى الله بأحمال لم يكن يظن أنه يحملها.

فليتق الله من يتكلم، وليتق الله من يكتب، وليتق الله من يعلم ويوجه ويؤثر في الناس؛ فإن أبواب الخير والشر تفتح بالكلمات، فإن أبواب الخير والشر تفتح بالكلمات، والدعاة إلى الهدى والدعاة إلى الضلالة لا تنقضي آثارهم بانقضاء أعمارهم، بل تبقى أعمالهم جارية في الخلق، فهؤلاء تجري عليهم أجور ما نشروه من الهدى، وأولئك تجري عليهم أوزار ما بثوه من الضلال، حتى يلقوا ربهم وقد تضاعفت حسناتهم أو سيئاتهم بقدر ما كان منهم من إصلاح أو إفساد.

فاللهم إنا نعوذ بك من الضلال بعد الهدى، ومن الزيغ بعد الاستقامة، ونسألك أن تجعلنا مفاتيح للخير مغاليق للشر، دعاة إلى الهدى والسنة، وأن تحفظنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأن تختم لنا بالإيمان والسنة والرضوان.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.